الإدارة التنفيذية في بنك الخليج مع د.خالد مهدي

البنك استقبل الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

«الخليج»: ملتزمون تجاه رؤية 2035.. للوصول بالكويت إلى المركز المالي والتجاري

مهدي: القطاع المصرفي يشكل رافداً رئيسياً للرؤية انطلاقاً من رغبة سمو الأمير في أن تكون الكويت مركزاً مالياً وتجارياً

استقبل بنك الخليج الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي، في المقر الرئيسي للبنك، وذلك لشرح تفاصيل رؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، التي وضعها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، ومناقشة سبل مشاركة بنك الخليج في تمويل المشروعات المطلوبة لتحقيق هذه الرؤية.

وتنص رؤية «كويت جديدة» على: تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز

ضاري البدر

دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

وتحدد رؤية «كويت جديدة» الأولويات طويلة المدى للتنمية للكويت، وترتكز على 5 موضوعات، أو نتائج مرجوة، و7 ركائز، وهي مجالات تركيز الخطة من أجل الاستثمار فيها وتطويرها. كل ركيزة من الركائز السبع تشتمل على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية المصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الكويت الجديدة. الركائز الـ 7 هي: مكانة دولية متميزة للكويت، بنية تحتية متطورة، رأس مال بشري إبداعي، إدارة حكومية فاعلة، رعاية صحية عالية الجودة، اقتصاد متنوع مستدام، وبيئة معيشية مستدامة.

وحول ذلك، قال د.خالد مهدي: «إنه من دواعي سروري أن أرى تفاعل القطاع المصرفي مع رؤية الكويت 2035. وبلا شك القطاع المصرفي يشكل رافدا رئيسيا لهذه الرؤية انطلاقا من رغبة سمو الأمير في ان تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا».

وقال المدير العام للشؤون المؤسسية في بنك الخليج، ضاري البدر: «ندرك في بنك الخليج دورنا وأثر مشاركتنا في تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير (كويت جديدة). ولا ندخر جهدا للتعاون مع جميع الجهات المعنية في القطاعين الخاص والعام للوصول بالكويت إلى المركز المالي والتجاري الذي نطمح له».

من الجدير بالذكر أن «كويت جديدة» تتضمن العديد من المشاريع التي ساهم، ولا يزال يساهم، بنك الخليج في تمويلها، حيث تم حتى الآن الانتهاء من مشروع مستشفى جابر، مشروع دار الأوبرا، ومشروع مبنى الجامعة الجديدة، ومشروع جسر الشيخ جابر، ولا يزال العمل جاريا على مشروع توسعة المطار، مشروع مبادرة الوقود البيئي لمؤسسة البترول الكويتية، ومشروع الوقود النظيف، ومشروع مدينة جنوب المطلاع، ومشروع مصفاة الزور، ومشروع معالجة النفايات الصلبة، والمزيد.

«البترول الوطنية» تشغل وحدة ديزل في «الأحمدي» بطاقة 72 ألف برميل يومياً

عبدالله العجمي

كونا: أعلنت شركة البترول الوطنية أمس عن تشغيل وحدة التقطير الفراغي رقم 183 بمصفاة ميناء الاحمدي والتابعة لمشروع الوقود البيئي.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع والناطق الرسمي للشركة عبدالله العجمي في تصريح ان الوحدة باشرت عملية الانتاج بحسب الخطة المقررة. وذكر العجمي انه جرى تشييد هذه الوحدة وفقا لأحدث المواصفات العالمية وبطاقة انتاجية تصل إلى نحو 72 ألف برميل من مادة الديزل يوميا. وأوضح ان الوحدة تعد من اهم الوحدات التابعة لمشروع الوقود البيئي، اذ ستسهم في تعزيز امكانيات الشركة والمضي قدما في خطتها لتشغيل كل مرافق المشروع في مصفاتي ميناء الاحمدي وميناء عبدالله تباعا بحسب البرنامج المقرر. وأفاد بأن الوحدة تقع ضمن مجموعة من الوحدات التشغيلية في المنطقة العاشرة بمصفاة ميناء الاحمدي ما تطلب بذل جهود مضنية لربطها بخطوط انتاج ومستودعات التخزين القائمة ومن ثم تشغيلها بنجاح وبحسب اشتراطات الأمن والسلامة المتبعة في الشركة.

بارتفاع 0,7٪.. و0,9٪ تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول الخليج

«المركز»: مكاسب متواضعة للبورصة الكويتية في يناير الماضي

الاتجاهات العامة للأسواق - يناير 2020			
حقوق الملكية	آخر إغلاق	يناير%	2020%
ستاندرد آند بورز أسواق الخليج	115	-0.9	-0.9
السعودية (تاسي)	8,247	-1.7	-1.7
قطر (مؤشر بورصة قطر)	10,442	0.2	0.2
أبو ظبي (مؤشر أبو ظبي)	5,156	1.6	1.6
الكويت (مؤشر السوق العام)	6,325	0.7	0.7
دبي (مؤشر سوق دبي العام)	2,790	0.9	0.9
البحرين (مؤشر البحرين العام)	1,658	2.9	2.9
عُمان (مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية)	4,079	2.5	2.5
السلع			
خام برنت (دولار أمريكي)	58.2	-11.9	-11.9
الذهب (دولار أمريكي)	1,590	4.8	4.8

مصدر: رويترز

قال المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري إن الأسواق الخليجية أنهت شهر يناير الماضيض بمؤشرات سلبية متأثرة بالخسائر المتكبدة في السوق السعودي، بينما أعلنت الأسواق الخليجية الأخرى عن تحقيق مكاسب متواضعة، حيث تأثر إقبال المستثمرين سلبا نتيجة للمخاوف حول تفشي فيروس كورونا في الصين وأثره اللاحق على النمو العالمي بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في مطلع يناير. وذكر تقرير «المركز» أن المؤشر العام للأسهم الكويتية سجل مكاسب متواضعة بارتفاع 0,7٪ في يناير، حيث كان من بين الشركات القيادية «أجيليتي» وبيت التمويل الكويتي (بيتك) الأكثر ربحا، بمكاسب شهرية 3,9٪ و3,2٪ على التوالي. وحقق قطاع النفط والغاز أفضل أداء في يناير، حيث ارتفع مؤشر القطاع 4,4٪ في حين سجل قطاع التكنولوجيا أكبر تراجع بانخفاض 3,8٪.

وعلى الصعيد الإقليمي، أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون الخليجي قد تراجع 0,9٪ لهذا الشهر مع تعويض الخسائر المتكبدة في السوق السعودي بمكاسب متواضعة في الأسواق الأخرى. في حين أنهت السعودية تعاملات هذا الشهر بمؤشرات سلبية مسجلة تراجع بنسبة 1,7٪. وأثر انخفاض أسعار النفط على السوق السعودي، تزامنا مع انخفاض سهم شركة أرامكو السعودية 3,1٪ في هذا الشهر. وحققت البحرين أفضل أداء في يناير بارتفاع 2,9٪، تليها عمان وأبوظبي اللتان حققتا ارتفاعا 2,5٪ و1,6٪ على التوالي.

وأشار تقرير «المركز» إلى أن «بنك قطر الإسلامي» كان أفضل الشركات القيادية أداء في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت أسهمه 8,9٪، مدعومة بتحقيق أرباح هائلة وارتفاع صافي ربحه لعام 2019 بنسبة 11٪ عنه في 2018. في حين احتلت «موانئ دبي العالمية» المرتبة الثانية بين الشركات المحققة للأرباح بارتفاع بنسبة 6,9٪.

تراجع الأسواق العالمية

وسادت حالة من التراجع في أداء أسواق الأسهم العالمية مع انخفاض مؤشر MSCI العالمي بنسبة 0,7٪ خلال الشهر. وتراجعت الأسهم الأميركية (إس أند بي 500) بنسبة 0,24٪ في يناير. وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية المتمثلة في ارتفاع معدل الوظائف غير الزراعية الأميركية وإبرام الصفقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين وانتعاش سوق الإسكان في الولايات المتحدة وتحقيق الشركات أرباحا جيدة، إلا أن تراجع الأسواق نجم عن مخاوف انتشار فيروس كورونا وانخفاض حدة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران في الوقت الراهن. وأغلق سوق المملكة المتحدة (مؤشر فوتسي 100) على انخفاض بنسبة 3,4٪ خلال يناير. وبعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، رسميا في 31 يناير 2020، ستصبح في فترة انتقالية لمدة 11 شهرا، وبعدها ستنسحب بالكامل من الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من التفاعل الإيجابي للأسواق تجاه هذا التغيير، إلا أن ضعف مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة وتفشي الفيروس قد ساهما في تراجع السوق البريطاني. كما أنهت الأسواق الناشئة تعاملاتها لهذا الشهر بمؤشرات سلبية، حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة خسائر شهرية بنسبة 4,7٪. وإضافة إلى ذلك، فقد سجلت الصين، مركز تفشي فيروس كورونا الذي أثار الفزع في الأسواق العالمية، خسارة بنسبة 2,4٪ في يناير.

انخفاض النفط

وأغلقت أسعار النفط عند حاجز 58,2 دولارا للبرميل في نهاية شهر يناير 2020، مسجلة تراجع بنسبة 11,9٪ عن شهر ديسمبر 2019. وأثار تفشي فيروس كورونا في الصين المخاوف حول حجم الطلب على النفط من ثاني أكبر مستورد للنفط، مما تسبب في التراجع الحاد في أسعار النفط مع نهاية يناير. وظلت أسواق النفط في حالة متقلبة طوال الشهر، حيث نتج عن المواجهة التي دارت بين الولايات المتحدة وإيران في مطلع يناير ارتفاعا في أسعار النفط حتى 68,7 دولارا للبرميل. كما نتج عن تراجع حدة التوتر وضعف نمو الاقتصاد الصيني انخفاضا في أسعار النفط خلال الشهر، بالرغم من حالة التفاؤل التي سادت عند إبرام اتفاق تجاري مرحلي بين الولايات المتحدة والصين. وقد دفعت هذه المخاوف المستثمرين نحو الاتجاه إلى أصول أكثر أمانا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الذهب 4,8٪ لهذا الشهر.

11٪ انخفاض سعر خام برنت في يناير الماضي

«الوطني»: «كورونا» يهز أسواق المال والنفط

ذكر تقرير بنك الكويت الوطني أن الاحتياطي الفيدرالي أبقى على سعر الفائدة القياسي دون تغيير يوم الأربعاء في ظل قيامه بقياس تأثيرات خفض أسعار الفائدة العام الماضي على الاقتصاد الأميركي في مواجهة ضعف نمو الاقتصاد العالمي، حيث صوت جميع الأعضاء العشرة في لجنة تحديد الأسعار للحفاظ على المعدل المرجعي في حدود تتراوح بين 1,5٪ و1,75٪.

وصرح جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في مؤتمر صحافي بعد إعلان البنك المركزي عن قراره «نحن مرتاحون لموقف سياستنا الحالي ونعتقد أنه مناسب». حيث استقر معدل التضخم دون مستوى 2٪ المستهدف منذ تبنيه من قبل البنك المركزي في العام 2012، باستثناء العام 2018 عندما رفع المسؤولون أسعار الفائدة مؤخرا. ثم انخفض معدل التضخم إلى أقل من 2٪، حيث خفض البنك المركزي أسعار الفائدة 3 مرات وتباطأ نمو الاقتصاد العالمي.

وفي سياق تصريح باول أثناء فعاليات المؤتمر الصحافي قال: «نحن غير راضين عن معدل التضخم أدنى من مستوى 2٪، وخاصة في وقت مثل الآن، حيث قطعنا شوطا طويلا في مسار التوسع الاقتصادي وعاصرنا تراجع معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها، في الوقت الذي من المقرر نظريا أن يتجه التضخم نحو الارتفاع». وبعد أن تم خفض أسعار الفائدة 3 مرات خلال العام 2019، يهدف صانعو السياسة الآن إلى دعم التوسع الاقتصادي للبلاد على الرغم من الرياح المعاكسة على الصعيد التجاري وحالة عدم اليقين من الناحية الجيوسياسية. حيث بلغ متوسط نمو الوظائف غير الزراعية 176 ألف وظيفة شهريا خلال العام الماضي، في حين استقر معدل البطالة دون مستوى 4٪ خلال معظم فترات العام 2019. وتظهر الاستطلاعات استمرار تفاؤل المستهلكين تجاه توقعاتهم. هذا ولم يتفاعل الدولار الأميركي بدرجة كبيرة على الرغم من احتفاظه بأدائه القوي مسجلا ارتفاعا بنسبة 1,44٪ في الشهر الأول من العام 2020.

«كورونا» يهز الأسواق

ورأى التقرير أن تفشي فيروس كورونا الجديد في الصين أدى إلى هز الأسواق المالية في ظل تقييم المستثمرين حجم الضرر الذي قد يلحق باقتصاد البلاد وما إذا كان سيؤثر على النمو الأميركي والعالمي. وتراجعت أسعار الأسهم والنفط بشدة خلال الأيام الأخيرة، حيث انخفض سعر مزيج خام برنت بأكثر من 11٪ في يناير وبلغ في الآونة الأخيرة أدنى مستوياته المسجلة في 3 أشهر عند مستوى 57,71 دولارا. ومن جهة أخرى، تخطت خسائر مؤشر ستاندرد آند بورز أكثر من 1,5٪ الأسبوع الماضي وبلغ مستوى 3,225,52 نقطة.

نمو الاقتصاد الأميركي

وقال التقرير ان الاقتصاد الأميركي سجل نموا بنسبة 2,1٪ في الربع الرابع من 2019، لينهي بذلك العام الذي شهد خلاله الناتج المحلي الإجمالي أبطأ وتيرة نمو يسجلها منذ 3 أعوام. فعلى أساس سنوي، سجل الاقتصاد نموا بنسبة 2,3٪ مقابل 2,9٪ في 2018 ومكاسب بنسبة 2,4٪ في 2017. وكان نمو صافي الصادرات من العوامل التي ساهمت في تعزيز الأداء، حيث ارتفع 1,4٪ في ظل اشتعال الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، في حين تراجعت الواردات 8,7٪ على خلفية تقلب الرسوم الجمركية.

إنجلترا تثبت الفائدة

ولفت التقرير الى عقد الاجتماع الأخير لمحافظ بنك انجلترا مارك كارني والذي تم خلاله الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في انتظار مزيد من الأدلة على حدوث انتعاش اقتصادي قبل دعمه بخفض أسعار الفائدة، حيث قرر صانعو السياسة في بنك إنجلترا ترك أسعار الفائدة ثابتة عند 0,75٪ وجاء توزيع الأصوات 7ـ2 لصالح القرار، وهو نفس توزيع التصويت الذي شهدناه خلال الاجتماع الأخير. وأضافت اللجنة أن الدراسات الاستقصائية للنشاط التجاري قد ارتفعت «بشكل ملحوظ في بعض الحالات» منذ أن أدى فوز رئيس الوزراء بوريس جونسون في الانتخابات الأخيرة إلى التخلص إلى حد كبير من حالة عدم اليقين على المدى القريب فيما يتعلق بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. إلا أن المسؤولين أشاروا إلى أنه قد تكون هناك حاجة لتيسير السياسات النقدية في وقت قريب. ويتوقع البنك المركزي أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ الأزمة المالية العالمية، كما يتوقع بلوغ معدل التضخم المستوى المستهدف بنهاية العام 2021 فقط إذا تم خفض أسعار الفائدة إلى 0,5٪ العام المقبل. ومستقبليا، فإن القرار المتعلق بسياسات بنك إنجلترا سيكون مسؤولية أندرو بيلي، خليفة كارني الذي سيتولى منصبه في منتصف مارس. وفي غضون ذلك ارتفع الجنيه إلى أعلى مستوياته المسجلة في أسبوع ليصل إلى 1,3028 مقابل الدولار الأميركي. وكانت قد غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي رسميا يوم الجمعة بعد أكثر من 3 سنوات من المداولات. وبذلك تدخل المملكة المتحدة فترة انتقالية مدتها 11 شهرا، ستبدأ خلالها محادثات تجارية مع دول من كل أنحاء العالم.

تراجع مناخ الأعمال الألماني

أوضح تقرير «الوطني» ان إعلان بيانات مؤشر ifo لمناخ الأعمال الألماني مطلع الأسبوع الماضي لم يرتق إلى مستوى التوقعات، حيث يعتبر المسح من القوى التنبؤية القوية فيما يتعلق بمجريات الاقتصاد الألماني، كما أنه يطبق على عينة كبيرة الحجم. ومن خلال المسح، تقدم الشركات وجهات نظرها حول ظروف العمل وما إذا كانت تميل إلى التوسع أو الانكماش. وكان العالم في انتظار تحسن معنويات مناخ الأعمال في ألمانيا إلا أنه فوجئ بهذا التراجع. وجاء الإعلان عن تسجيل المؤشر 95,9 مقابل توقعات أن يصل إلى 97,1 وأقل من مستوى 96,3 الذي شهدناه في السابق. وتمثل ألمانيا أكثر من 80٪ من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، ومع تدهور المعنويات داخل الاقتصاد الألماني تتراجع معها المعنويات المحيطة. وتتضمن بعض الأسباب التي ذكرتها الشركات خلال المسح تراجع الصادرات والتباطؤ العالمي بصفة عامة، هذا إلى جانب المخاوف المحيطة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.

ارتفاع التضخم في أستراليا متخطياً التوقعات

أشار تقرير «الوطني» إلى ارتفاع معدلات التضخم في أستراليا خلال الربع الرابع من 2019 متخطيا التوقعات بما ساهم في تعزيز الرأي المؤيد لإبقاء الاحتياطي الأسترالي على أسعار الفائدة دون تغيير في أول اجتماع للسياسة النقدية للعام الحالي، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0,7٪ في الربع الرابع مقابل مستويات الربع الثالث، وبنسبة 1,8٪ على أساس سنوي. في الوقت ذاته، توقع الاقتصاديون أن يسجل ارتفاعا بنسبة 0,6٪ على أساس ربع سنوي. وبالنظر إلى معدل التضخم الأساسي، نلحظ انه ظل عالقا عند مستوى 1,6٪ على أساس سنوي، ليسجل بذلك استمراره دون المستوى المستهدف على مدار 4 سنوات متتالية. كما أظهرت بيانات الوظائف في ديسمبر انخفاض البطالة إلى أدنى مستوياتها المسجلة فيما يقارب أكثر من عام تقريبا بما أتاح مهلة أطول من الزمن امام الاحتياطي الأسترالي للنظر في خطوته التالية. وكان استمرار ضعف مستويات التضخم هو الدافع الرئيسي الذي دفع الاحتياطي الأسترالي إلى خفض أسعار الفائدة 3 مرات خلال العام الماضي لتصل بذلك إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق عند مستوى 0,75٪.